ترجمات

# الباحث والمعوقات الدوكسولوجية[١]

موريس تارديف[٢]
ترجمة: نوي الجمعي[٣]

(١) نُشِرَ النص الأصلي لهذا المقال باللغة الفرنسية:
Le chercheur et les contraintes doxologiques, Revue des sciences de l'éducation, Vol ١٤, numéro ٢, ١٩٨٨, pp ١٤٩-١٦٣.
لقد ورد مصطلح الدوكسا **(Doxa)** في محاورة **«مينون»** لأفلاطون، يقول على لسان أستاذه سقراط: **«(...)** كيف خفي علينا على نحو مضحك، أنّ العلم ليس وحده هو القائد للناس في سبيل أن يقوموا بأمورهم على نحو صحيح وطيّب». وهو يقصد بالدوكسا هنا **«نظرية الظن الصائب»**. انظر: أفلاطون، في الفضيلة **(محاورة مينون)**، ترجمة: عزت قرني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٤٧.
و**«الدوكسا»** Doxa، **«دوكسيك» s)** Doxique) تعني ارتيائي **(من رأي Doxa)**، Doxologieg يعني علم الرأي. انظر: أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١، الطبعة الثانية، ص/٣٠٢.

(٢) موريس تارديف **(Maurice Tardif)**، أستاذ في أصول التربية **(سوسيولوجيا التربية، فلسفة وتاريخ الأفكار التربوية)** بكلية علوم التربية بجامعة مونتريال بكندا. مؤسس ومدير **(١٩٩٣-٢٠٠٥)** المركز المابين جامعي لتكوين موظفي التعليم.

(٣) نوي الجمعي، أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة محمد لمين باغين **(سطيف ٢)** بالجزائر.

## مكان ورهان البحث:

يعتبر البحث العلمي اليوم من أهم الممارسات الأساسية للجامعة أكثر من أي وقت مضى، فهو يشكّل واحدًا من المهام الرسمية لعمل الأستاذ، ويتماشى في أغلب الأحيان مع النشاط الرئيس للطلبة المسجلين في الأطوار العليا والملزمين بكتابة المذكرات أو رسائل الدكتوراه. يضمن أشخاص ومجموعات كتابة وتطوير هذا البحث، وتتولى مجلات متخصصة نشره، كما تتخذه العديد من المؤتمرات والندوات كمبحث لها، وتُموّله منظمات دولية خاصة تدعو الباحثين إلى المشاركة في العديد من الأعمال المختلفة.

يظهر البحث موضوعًا للسجال لدى العامة، لكثرة الحديث عن **«إنتاجيته»**، وعن قياس **«مفعوله»** و**«قيمته»** وعن مدى **«ضروريته»**. علاوة على أنّ البحث يُعدّ أحد خصائص الامتياز شئنا ذلك أم أبينا، خاصة أنه إحدى الوسائل المباشرة لأجل المقارنة والمُفاضلة بين الجامعات، المعاهد والأفراد. ومن جانب آخر، فقد صار هو ذاته حاليًّا، مجالاً بحثيًّا مستقلاً. ما دام

أنّ التساؤل يقع حول كيفية كتابته، ونشره وتوزيعه، فهذا يدفعنا للتساؤل عن العلاقات أو غيابها بين الباحثين والمستعملين، وكذا عن الخطة المنهجية و**«الميتودولوجية»**، وعن آليات تفعيله، كونها صارت لا تقل أهمية على المستوى النظري.

لقد أصبح كل من النماذج، والنظريات، والخطط، والبراديغمات، والمناهج والتقنيات، أكثر وضوحًا وتحديدًا. وباختصار، صار البحث العلمي بمنطقة الكيبك **(كندا)** يشكل مجالاً ورهانًا كبيرين للممارسات المكثفة للمؤسسات.

بعيدًا عن كونه ممارسة فردية ومعزولة، أصبح البحث مجموعة من الأعمال والتطبيقات والممارسات التي ترعاها المؤسسات، وتسهر على إنتاجها ونشرها وتطويرها. يُمَوَّل ويُثمَّن ويُعترف به كذلك على نحوٍ نسقي، حسب معايير محددة. يعني هذا، أنّ البحث العلمي لم يعد مرتبطًا فحسب بالإرادة الفردية وبالأنشطة والقرارات المتخذة بعد التشاور من قبل المنظومة الجامعية، بل حتى من قِبل الدولة والقطاع الخاص. ويُعدّ البحث العلمي نقطة التقاء استراتيجية حيث تلتقي وتتقاطع أو تتصادم أحيانًا وعود البعض وطموحات الآخرين. ففي هذا الصدد، يمكن لنا الحديث عن البحث الجامعي كما نتحدث عن مجال مؤسساتي مستقل نوعًا ما، ومهيكل بفعل ممارسات وسلوكات ورهانات خاصة. يبدو عند توصيف هذه الممارسات وتحليلها وتحديد تلك الرهانات، أنها هي ذاتها عمل ضروري لفهم بعض الجوانب التي تكتنف الوضعية الحالية للبحث في الجامعة.

> وعليه، سنسعى من خلال هذا العمل إلى التأسيس لتفكير نقدي حول المشكلة التالية: ألا ينجم بالتوازي مع **«المأسسة»** المكثفة للبحث العلمي، بروز عوائق مختلفة لا علاقة لها بالعلم، قادرة على أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على الباحثين وعلى بحوثهم؟

فعلاً، يبدو جليًّا -بل وعاجلاً- التساؤل حول ما إذا كان العامل المؤسساتي يؤثر أو لا في خيارات واتجاهات الباحث التي غالبًا ما تنتهي بتوجيه قراراته الخاصة. كما يجب الإشارة إلى أنه لا يمكن لمقالٍ واحدٍ أن يُحلّل جميع تلك العوائق؛ لذا فقد اكتفينا بتناول العوائق المتعلقة فقط بالجانب **«الدوكسولوجي»**، الذي يمثّل -حسب رأينا- الجانب الأكثر كُمونًا والأكثر فاعلية. لذا سنبدأ أولاً بتعريف بعض المفاهيم وتحديد وضعية بعض المشكلات.

## نقد البديهيات وبديهيات النقد:

إنّ كلًّا من الأفكار الجاهزة والأحكام المسبقة، وكذا التمثلات الشائعة الحاملة لمشروعية وبداهة العرف والمفاهيم القبلية، كلها تُشكل في مجموعها ما نسميه تقليديًّا

**«الدوكسا»**. وهي كلمة يونانية تعني بالتقريب **«الرأي»**، ويقف في مقابلها مصطلح **«ابستمي»** كنقيض لها، ويعني **«المعرفة العلمية»**.

وتأسيسًا على الفرضية القائلة بأن الهدف من كل بحث هو الحصول على نتائج علمية موثوق فيها، وفق معايير صلاحية العمل المقدم في المجال الذي ينتمي إليه الباحث، يصبح لزومًا -بطريقة أو بأخرى- على أي بحث أخذ الدوكسا بعين الاعتبار، خاصة أنّ الوظيفة الأصلية والأساسية للبحث هي أولاً **«أشكلة»** الواقعي، ففي الوقت الذي تكتفي فيه الغالبية بالأجوبة الناجزة المكتفية بذاتها، يتعين على الباحث التوقف عندها تحديدًا والنظر إليها كمشكلة. لذا فإن القيام بالبحث العلمي هو أساسًا وفي المقام الأول طرح للتحدي أمام المعتقدات العامية، عبر إخضاعها لفحص دقيق وفق أسس صارمة**(Selltiz, Wrightsman et Cook, ١٩٧٧, ٢٧)**.

يعني هذا أن على البحث حيازة ما نسميه **«البعد النقدي»** إزاء الدوكسا، التي تحيل في الواقع إلى ذلك الحقل **«الدوكسولوجي»**، مجال المعرفة غير النسقية للغة وبديهيات الممارسة اليومية. لذا يصير من مقتضيات الممارسة العلمية بذل الجهد لانتزاع إشكالياتها الاستثنائية... ما دام أن دور **«الدوكسولوجيا»** هو دراسة تأثير المعرفة على الممارسات العلمية**(De Bruyne, Herman et De Schoutheete, ١٩٧٤, ٣٢)**.

ومن المهم في هذا الإطار، تسجيل أنّ الدوكسافي ذاتها تبرز وتتمظهر في الواقع على أساس أنها معرفة، فهي في مجالها لا تتعارض مع العلم بل هي جزء منه ومجال من مجالات دراسته **(Revue des sciences de l'éducation, ١٥٢)**، ولئن كانت غير مرفوضة بشكل جدي، فستظل متأكدة كليًّا من صحة البديهيات التي تسوقها.

إذًا، فانطلاقًا من الممارسة العلمية، يبرز فعليًّا المجال الدوكسولوجي كحقيقة دوكسولوجية، مع أن الدوكسا لا تتبدى بوصفها دوكسا، إلا حينما تُرفَضُ، لأنه عند محاولة تأكيد أحكامنا والبرهنة عليها، نكتشف أن البعض منها كانت مجرد **«أحكام»** و**«أحكام مسبقة»**. وعليه، صار لزامًا على البحث إدخال قطيعة مع الحقل الدوكسولوجي، لكونه متجذرًا بداخله من البداية. علمًا أن كل صيرورة بحثية هي في علاقة مباشرة وضمن مجالات معرفية مُشكّلة سلفًا.

لا يبدأ البحث من الصفر، بل بالعكس يبدأ من عالم تُشكله التمثلات، الرموز والمعتقدات الموروثة، بما في ذلك الخطاب العادي الحامل لمعرفة عفوية تتهيكل من خلالها الفئات **«الانطولوجية»** بواسطة الفئات اللسانية **(Wittgenstein, ١٩٨٠, ٧٦)**.

باختصار، يمكن القول بأنّ المعرفة العلمية لا تنشأ من الجهل، بل من المعرفة غير العلمية. لذلك فإنّ ابستمولوجيا العُرف

وتحليل الرموز والمعتقدات الاجتماعية، تُشكّل إضافة هامة بالنسبة لنظرية المعرفة العلمية **(باشلييه، جودلت، ١٩٨٤، ١٠٤)**.

وتتوجب هنا الإشارة أيضًا إلى أنّ مقابلة الدوكسا بالابستيمي تُفرز علاقة معقدة ومتحركة. فنحن لسنا بصدد التعاطي مع مجالين من الخطاب منفصلين تمامًا بعضهما عن بعضٍ، ما دام أن نتائج البحث العلمي تؤدي إلى الدوكسا، لأن مضمون القاعدة العامة هنا هو: كلما ازداد الاهتمام الاجتماعي بالبحث والعلم، ازداد عدد الخطابات الحاملة لرغبة إبراز رمزية **«العلموية»**، ومن ثمة يمكن القول بأننا إزاء ظاهرة معاصرة هي الاعتراف بقيمة الخطاب العلمي وفائدته الاجتماعية.

ولقد صار واضحًا الآن **(موسكوفيشي ١٩٧٦، بورديو ١٩٨٤)** كيف أن مفاهيم ومصطلحات ومشكلات تخصصات مثل علم النفس والسوسيولوجيا قد تمّ الاستحواذ عليها من قِبَل خطابات مختلفة تزعم أن مضامينها معرفية. وإنّ مردّ كل هذا هو غياب حيز حقيقي أو خيالي بإمكان الباحث اللجوء إليه كي يحتمي كليًّا من تأثير الدوكسا.

يمكن **«أشكلة»** مسألة النسق المغلق في العلوم الإنسانية وعلوم التربية، والعلاقة الموجودة بين البحث والدوكسا، في خضم إشكالية الحلقة المفرغة المسماة بالنسق الابستيمولوجي المغلق. **«عندما نتعرض في العلوم الإنسانية إلى مشكلة ما على المستوى العام، فإننا نجد أنفسنا ضمن حلقة مفرغة تتعلق بكون الباحث ذاته ينتمي إلى المجتمع الذي يدرسه، حيث يؤدي دورًا هامًّا في صياغة أجناس فكرية معينة».** **(Goldmann, ١٩٦٧, ٩٩٢)**

وتكمن الخطورة بالفعل، في احتمال تمكّن عناصر ما من التسرب منذ بداية البحث، الأمر الذي يؤدي إلى انغلاق النسق الفكري. يستدعي هذا ملاحظتين اثنتين، إحداهما سلبية والأخرى إيجابية **(Revue des sciences de l'éducation, ١٥٣)**، فإذا ما تمّ التقيّد بالبعد الوحيد المعروف بالتداخل النظري، كما يقوم به غالبية الابستيمولوجيين، فإنّ النسق المعرفي المغلق لن يشكل عائقًا مطلقًا، بل سيكون هو النقطة المركزية التي من خلالها تتطور الأفكار، الطرق، النماذج والتقنيات، لتصير تدريجيًّا أكثر دقة.

> ولقد أدى التطور الذي عرفته العلوم الإنسانية وراهنًا علوم التربية بالباحثين من مختلف التخصصات والآفاق المعرفية إلى التساؤل حول ماهية الشروط الموضوعية، ومِن ثَمَّ اقتراح مقاربات وحلول مثمرة لهذه ا لمشكلة .

ولعل ما يؤكد الجهود المحققة في هذا الصدد ويعكس جدّيتها، هو تعاظم الكتابات المخصصة لهذا الموضوع. تبرز هنا ملاحظتنا

الثانية التي تفرض التساؤل عمّا إذا كانت المعرفة العلمية ومنهجية البحث تتعارضان للنزول بالمشكلات التي تعالجها إلى مجال من الخطاب الباطني، الذي أمدّ الباحثين بوهم أن كل هذه المشكلات قد تمّ حلها مسبقًا، على أساس أن أقرانهم من الباحثين قد اهتموا بالمواضيع ذاتها بدلاً منهم.

مردُ هذا أنّ التخصص في البحث المعاصر، وتقسيمه إلى شعب ومجالات فرعية، يجعل من التساؤلات والإشكاليات المعرفية قضية فئات محددة من المتخصصين. وهي السمة الراهنة التي تميز على الأقل البحث الجامعي عن البحث المؤسساتي الخاص، حيث توجد فئة من الباحثين يُدعَمون ويُموَّلون ليس لـ**«إنتاج»** المعارف، بل للتفكير في شروط إنتاج المعرفة. وعليه يتوجب طرح هذين التساؤلين: ألا يصبح غياب الحس النقدي بالنظر إلى هذا الوضع، من مسؤولية المختصين في النقد حصرًا؟ ألا يحيل هذا إلى شيء آخر، يتعلق مباشرة بالمعيش اليومي للباحثين، ويتجاوز كونه موضوعًا يصلح لكتابة مقال عنه؟

هل هناك حاجة إلى التذكير بأنّ الحقل الدوكسولوجي لا يوجد بين طيات الكتب الابستمولوجية، بل يتمفصل بجلاء داخل الفضاء الاجتماعي والمؤسساتي، اللذين يسمحان بتجسيد الممارسة البحثية. بعبارة أخرى، إذا كان الباحث معرّضًا لفخّ النسق المغلق فإن المشكل الحقيقي يكمن أولاً في مكان عمل الباحث، على اعتبار العلاقة بين الدوكسا والابستيمي، أي بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية، لا يتجسد في الصراع القائم بين الحقيقة والاعتقاد، بل في الخطابات والممارسات اليومية التي تقوم بها المؤسسات التي ينشط فيها الباحثون.

## مكان البديهيات:

في حال اتفقنا مع فكرة قولدمان حول النسق المغلق، نجد أن طرحه يتسم بمستوى عالٍ من التعميم، على اعتبار أن **«النسق المغلق»** يقدم وصفًا يُميز مبدئيًا علاقة أيّ موضوع اجتماعي مع الأيديولوجيات السائدة في ذلك المجتمع. وبالتالي تصبح وضعية الباحث الخاصة غير واضحة، ومنه الحاجة لا إلى دمجه، أي الباحث، في المجتمع عمومًا فحسب، بل في محيطه الاستثنائي كذلك، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار كون الباحث الجامعي يُعرّف أولاً بانتمائه إلى مؤسسة ما، وبالألقاب الحاصل عليها والوظائف المسندة إليه وبالهيئة المهنية التي يحملها، ليأتي فيما بعد انتماؤه إلى مجال ما من البحث يظهر في الكفاءات المعترف له بها، وفي الأعمال والمنشورات التي قام بها. واضح إذن أن هذا الانتماء المزدوج للباحث هو بطريقة محددة انتماء إلى عالمه الاجتماعي الذي يُعرّف بالمؤسسة الجامعية.

لذا، من الأجدر هنا التذكير بأنّ النسق المغلق لا يخص الباحث كفرد من الأفراد وعلاقته بمجتمعه فقط، بل يتجلى بشكل

حقيقي بين الباحث كفرد من المؤسسة وبين مجتمعه المؤسساتي الخاص، الذي يقصد به الجامعة التي تمنحه التكوين والاعتراف بكفاءاته وبشهاداته وبأعماله. الجامعة هنا هي الفضاء المهني الذي يوفر له الإمكانات المهنية والمادية للعمل وللبحث، بل تتجاوز ذلك إلى كونها هي مكان وجود العناصر التي تُمكّنه من اكتشاف مشكلات البحث، خاصة إذا أدركنا حقيقة أنّ صيرورة الاكتشافات والبحث هي في المقام الأول صيرورة جماعية تتم وفق معايير وشروط محددة جماعيًّا من قبل الجماعة العلمية التي ينتمي إليها الباحث. **(Kuhn, ١٩٦٤; Habermas, ١٩٧٦)**

قد تعترض الباحث في مجاله الخاص، جُملة من البديهيات التي يتعيّن عليه التصدي لها بالمهمة الشاقة والضرورية التي هي النقد. فنقدُ الدوكسا يتمّ في مجال النقد، أي في الجامعة التي تزعم أنها تمثل الوعي النقدي للمجتمع. يبرز البعد النقدي في الجامعة كموقف بديهي، وهو موقف يفرض نفسه على قوة العقاب المؤسسي، من هذا المنطلق يتحول البعد النقدي كحتمية علمية إلى **«فكر نقدي»**، ذلك المفهوم الذي أصبح خاليًا من أي معنى بفعل المغالاة في استعماله.

تاريخيًّا، تأسست المؤسسة الجامعية كما نعرفها اليوم على السعي إلى البروز كوريث شرعي للتقليد الفكري الأوروبي القائم على نقد الأساطير **(الدينية، الفكرية... إلخ)** والبحث عن الحقيقة، فالوظيفة النقدية للجامعة التي تحولت إلى وظيفة مؤسساتية تتطلب تحديد مشاريع منتظرة ومتوقعة، والتي قد تؤدي إلى تحييدها بتحويلها إلى نشاط وظيفي يساهم أولاً في **«السير الحسن»** للمؤسسة. **ولمّا صارت الجامعة تتمتع بالعناية والتثمين وأضحت فضاء مدرسيًّا مشتركًا؛ ألا يعني هذا فقدان النقد لسلطته في الرفض؟ أليس ثمة خطورة أن يتحول النقد تدريجيًّا لطقوس، تكمن أهميتها في جعله مؤسساتيًّا وذا أريحية، لا علاقة له مع البحث، على ما يمكن أن نسميه في ظل غياب مسمي آخر، الحقيقة.**

## الباحث وأسئلته: أسطورة روبنسون

من منّا لم يتأكد لديه أنّ البحث يبدأ بسؤال؟ ولنكن سذّجًا ونتساءل: من أين جاء هذا السؤال؟

> هو تساؤل تعرضه معظم مراجع المنهجية بطريقة محضة أو تكتفي بالتعامل معه بطريقة **«علم نفسوية»**، ويتم كل شيء كأنّ أسئلة الباحثين واهتمامهم بمشكلة دون أخرى تظهر بشكل تلقائي وتفرض نفسها عليهم بديهيا كحدس جديد.

في حين أن قيام عملية تطوير البحث في الجامعات على التجديد المتواصل والسريع للمعارف، والاستثمار الكبير في الإنسان

والموارد وكذا التركيبة المتطورة في تسيير برامج البحث، قد جعل من الباحث المعزول مجرد أسطورة، لأنه على الرغم من الهالة الكبيرة التي لا تزال تحيط بأسطورة روبنسون العالم -الفرد ذو **«الفكر الفضولي»** الراغب في أن يكون موضوعيًّا والساعي بمفرده **«لتطوير المعرفة»**- فإنّ هذه الحقيقة تعتبر اليوم من فلكلور البحوث الجامعية.

يندمج البحث المعاصر بشكل كبير في عالم مؤسساتي يغيره كميًّا وكيفيًّا، والأمر محسوم لعلوم الطبيعة حيث تحوّل البحث إلى جزء من الاتحاد المؤسساتي الوثيق بين الدولة، الصناعة والجيش، مع العلم أن كلًّا من وزارة الدفاع **(البنتاغون)** ووكالة الفضاء **(نازا)** هما الراعيان الأساسيان للبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية **(Salomon, ١٩٧٠)**.

لسنا هنا بصدد رفع راية الحرية العلمية، بل لأجل تسجيل هذه الظاهرة المعقدة للاندماج الكثيف للبحث وللباحثين في مؤسسات تقدّم البرامج، الأموال والوظائف، وبهذا المعنى يعدّ ما يتحدث عنه الباحثون من ظروف أحسن للبحث مجرد خطاب متجاوز. طبعًا يمكن الحديث عن تحسين الظروف، لكن يلزم معرفة لماذا هذه الظروف ولخدمة من؟

## مكان الأسئلة:

في أسطورة روبنسون، لا بد من معارضة الاستنتاج القائل إنّ الأسئلة التي يطرحها الباحثون تمتلك معنىً ومحملاً واحدًا لمجرد تناولها داخل مؤسسة أو قطاع بحث بعينه، وأنه في هذا المكان وحده يُعترَف بدقة هذه الأسئلة وبأنها جديرة بالبحث. كباحث في هذا المجال، لا أرث فحسب إنجازات أسلافي، بل ومشكلاتهم وطريقتهم في طرحها أيضًا، باختصار، أن تكون باحثًا، لا بد قبل أيّ شيء أن تنتمي إلى تاريخ وتقليد.

ولأن مجال تكويني وتخصصي يمنحني مجموعة **«موضوعات»** لمعالجتها، سلسلة من المشكلات لحلّها وشتى الإجراءات المنهجية والتقنيات المثبتة، ولأنني باحث في مؤسسة غايتها ومهمتها البحث، فإنني لا أشبه روبنسون في جزيرته المهجورة، بل على العكس من ذلك: لأني متضامن مع وسط ساهم في تكويني وأعمل فيه، جاءت أسئلتي بالتحديد أسئلة باحث، ودون هذا الوسط سأتحدث في الفراغ، ولن تجد أسئلتي من يسمعها أو يقدّر قيمتها.

إن خطاب الباحث يتجه أولاً صوب مجتمع مؤسساتي يتواجد فيه من يتحدثون ومن يستمعون ويتقاسمون رموزًا خطابية ومعايير مهنية ومرجعيات نظرية مشتركة، أو على الأقل قابلة إلى أن تُقتَسَم، وكذلك جُملة من المصالح المرتبطة بمهنتهم وهواياتهم. وحدهُ هذا المجتمع من يُشرعِن ويسمح للباحثين بممارسة أنشطتهم ويمنحهم القيمة.

يتحدد هنا أيضًا، ما إذا كان لخيارات البحث

أن تفرض ذاتها كخيارات معترف بها وصالحة للتناول، علمًا بأن الباحث لا يتوجه إلى عامة الناس، بل إلى أقرانه من الباحثين، وعليه فهو مطالب باستعمال لغتهم، وتبني مشكلاتهم ومقاسمة -ولو جزءًا منهم- آفاقهم المشتركة. وحتى وهو يعارض هؤلاء لا بد أن تأخذ معارضته شكل التواطؤ والتضامن مع أقلية أخرى من الباحثين؛ خوفًا من أن يعتبر سلوكه مظهرًا من مظاهر الفردانية غير المقبولة.

إنّ البحث الجامعي، ولا سيما ذلك غير المطالب بالاستجابة لجانب تطبيقي، والمتجه إلى إنتاج خطاب تضمن دائرة مغلقة، يتعين على مستهلكيه وقارئيه أن يكونوا مندمجين سلفًا في المجال المؤسساتي للبحث. وذلك طبعًا، إذا وجدت أصلاً الرغبة في الاستفادة مما ينتجه هذا الحقل الذي يتحدث فيه الجامعيون لأقرانهم الجامعيين أولاً، وتحل شفرة المعلومة من طرف الذين يملكونه أو يحوزون رموزه، ولا يتم الانقطاع عن مرحلة أننا لم نعد نفهم المشكلات ولا رهانات الخطاب إلا بالخروج من الدائرة.

**«يتغاضى الخطاب العلمي عن العملية الفكرية للإنتاج، يتوج البحث الناجح بالنشر، ويقدّم إنتاجًا ناجزًا، منغلقًا على نفسه (...)**

وحدها المعرفة الجيدة بالتخصص المدروس، بإمكانها أن تفهم وعن طريق لعبة المراجع والتراكيب التجريبية، ومعالجة بعض المعادلات قصدًا، هي من يجعل هذا العملي سجّلاً ضمن هذه المدرسة الفكرية أو تلك» **(Giard, ١٩٧٨, p.٦٤)**.

**ما النتائج المترتبة عن هذا الوضع؟**

لا بد أولاً من وضع سطر تحت الصعوبات التي يطرحها الحوار بين الباحثين ومستعملي البحث، والتي تعزى في جزء منها إلى غموض الخطاب الأكاديمي الذي يفرض ضرورة التعبير بلغة متعارف عليها مؤسساتيًّا، وضرورة إعادة الباحثين لتفسير المشكلات التي سبق أن تناولها غيرهم من الباحثين وبمصطلحات مقبولة من طرف المجتمع المؤسساتي.

في إطار بحث في التربية يلخّص هابرمان الوضع في نص خصصه لهذه المشكلة قائلاً: **«بشكل عام، كل من عمل في مؤسسة مختلفة يكّون بطريقة أخرى، وكأن لا يرتبط بكل عناصر مجموعته، يواجه مختلف الصعوبات اليومية ويتبع مسارًا مهنيًّا حسب معايير تقدم مختلفة» (Huberman, ١٩٨٢, ١٣٨)**.

كما يمكن أيضًا الاعتقاد في انتشار الانغلاق بين الباحثين أنفسهم، بسبب أن البحث الجامعي مقسم إلى مجالات جدّ متخصصة ومجزأة في شكل حقول صغيرة للبحث، لكل منها مقاييسه الخاصة للإنتاج، لغته ومصالحه.

ومن جانب آخر، يعزى رفع اللبس والغموض إلى التفاوض الدائم الذي يقوم اليوم بين الباحثين ومموليهم، لكن يبدو أنّ

الحوار قد تجمّد في شكل طقوس تعوّد الباحثون على استعمالها لتفسير مشكلاتهم في مصطلحات مخصصة للإنتاج، الربحية والكفاءة.

ويبدو لنا على وجه الخصوص أن الباحثين في علوم التربية معرضون لهذا الوضع، فهم ملزمون بالاستجابة لطلبات مسيري قطاع التربية الذين يمولونهم، فيصبحون بذلك من قوى الإنتاج الضرورية للحفاظ على المؤسسات التعليمية وتنظيمها، شاءوا ذلك أم أبوا، لأنهم مدمجون في صيرورة عقلنة النظام المدرسي، حيث تُسهم أبحاثهم في عملية اتخاذ القرار الخاضع لتقدير مسؤولي المدرسة، بعبارة أخرى، صارت بحوثهم تتدخل في الميكانيزمات التي يتم من خلالها تحويل كل نشاط إنساني إلى إنتاج مفيد ومربح **(Grawford, Perry, ١٩٧٦)**.

لذا يبدو أنّ المقاربات التي تحاول عزل البحث والباحثين عن المؤسسة التي تضمن وجودهم، محكوم عليها حتمًا بالفشل؛ لأنّ ابستيمولوجيا البحث لم تعد تكتفي بوصف العمليات التي تتناول التداخل النظري وتقود إلى الاكتشاف العلمي، وصار لزومًا على علم اجتماع المعرفة ولعلم نفس البحث، الاندماج في ابستيمولوجيا عامة لإنتاج المعارف العلمية، قصد تفادي إعادة إنتاج معرفة مُجزأة لممارسات البحث المؤسساتي على مستوى الفهم.

إذن، بإعادة **«إغراق»** الباحث في بيئته الخاصة نتمكن من فهم طبيعة الضغوط الممارسة عليه، كما يتم كذلك تقبل أكبر لفكرة أنّ المؤسسة الجامعية كأي مؤسسة أخرى تمثل مجالاً اجتماعيًا للضغوط، أي للإصرار ولخصوصيات الممارسة وخطاب الفاعلين بما فيهم الباحثون، ضغوط مالية، مهنية وأخرى معيقات دوكسولوجية.

## المجال التخصصي والمعرفي:

**يواجه كل باحث الدوكسا وهو يشتغل في مجال تخصصه؛ لذا نرى الكل يتقيد بنماذج للبحث**: مقاربات، إشكاليات، مناهج ومواضيع تعد في مثل هذا الوقت أكثر صلة بهذا الموضوع.

يكفي للمرء ولو مرة واحدة في حياته طلب الإعانة لتعلم جميع الألعاب الضمنية للتأويل الذي يفرض الحاجة للتمييز بين **«ما هو ناجح»** و**«ما هو غير ناجح»**. يرى الباحثون عند تمويل أبحاثهم أن بعض القطاعات البحثية مُتَخلّى عنها تقريبًا، في حين أن الأخرى تُعتبَرُ كنزًا حقيقيًا **(كلونديك)** من قبل الباحثين بحثًا عن التمويل.

تكمن الفائدة التي سيجنيها الباحثون إذن في الجانب المشروط من خلال التقييمات **(الإيجابية أو السلبية)** المتداولة باستمرار داخل مجتمع التخصص، إذ يتعين أن تتحدد وتضبط فائدتي الشخصية من كذا إشكالية، وكذا مجالاً مع الفائدة العامة. باختصار، وجب

علينا الأخذ على عاتقنا، الأمور التي ينبغي دعمها وتمويلها بكرم.

فأنا شخصيًّا عندما أصمّم مشروع بحث، أضع نصب عيني شروط ومدى قابليته في محيطي، فعلى سبيل المثال: يجب معرفة الحالة الراهنة لقطاع معرفي، ووجود النظريات الهامة والنظريات المتجاوزة، والأسئلة ذات الجدوى، والتي صارت بلا فائدة.

وجب على الباحث قبل البدء في صيرورة البحث أن يعرف الطريقة غير العلمية، وهو المقصود بالبحث. هذه المعرفة هي محيطه الخاص الذي يُقدّم له في شكل تمثلات وإجراءات عقلانية ومفاهيم متوارثة. إنّ فائدته الخاصة لا تستمد حصرًا من رأيه وموقفه الشخصي، بل على العكس من ذلك، فهي تندرج ضمن محيطه الذي يهتم ببعض الاتجاهات البحثية. وبوصفي باحثًا فإني أضع أمامي آفاقًا للفائدة التي في ضوئها أحدد تطلعاتي حتى لا تتعارض مع مصالح الجماعة العارفة.

وعليه فإن عدم تفسير النماذج النظرية يعتبر مؤشرًا دالًّا على هيمنة الدوكسا في كل التخصصات، فما بين نمو المعارف التي تُجبر الباحثين على مواكبة التطورات الراهنة لتخصصاتهم، وهذا الغليان المحموم الذي يقيس قيمة الأفكار ومؤشرات جدتها، بين هذا وذاك، نأمل أن يجسد فارقًا يمكن إدراكه، لكن هيهات ليس هذا هو الحال دائمًا.

إذ غالبًا ما يرحب بالأفكار الجديدة الوافدة إلى سوق الاستهلاك الرمزي بحالة اندهاش وإعجاب شديدين، وهي ظاهرة تخص مجتمعاتنا الحديثة بامتياز، **فمثلما صارت الموضة الموت المبكر الذي يؤثر في المنتوج الاجتماعي، صار إنتاج البحث العلمي واقعًا تحت ذات التأثير: فأقوال مثل: «إنها الموضة»** أو **«مواكبة الموضة»**، صارت تعكس اليوم اتجاهات اجتماعية مربحة، تدعو إلى تجنب الانخفاض الممنهج الذي يضرب المنتجات المستهلكة.

كما تقوم البحوث الجامعية كذلك على **«نظام الموضة» (بارت، ١٩٦٧)**، تعيش المؤسسات بفضل إنتاج الخطابات المتواصلة وتفهرس الجامعة لكل منها بقيمة معينة، بين **«المتجاوز»** و**«القديم-المتداول»** و**«الجديد كليًّا»** يتشكل سلم للقيم الدوكسولوجية، التي بطبيعة الحال تختلف حسب التخصصات المعرفية.

> تظهر بعض المشكلات في شكل أكثر الأمور استعجالية، في حين أن مشكلات أخرى لا تستحق أدنى اهتمام، تُفرغ المناهج والمصطلحات فجأة من مكانتها وهيبتها وتفقد الاعتقاد بها.

يبدو لنا أن علوم التربية على الخصوص، عرضة لدوكسا الموضة، فهي تشغل مكانة دنيا نسبيًّا في مجال البحث الجامعي، لِما تمثله من مجال نظري بامتياز متعدد وعابر

للتخصصات، كذلك فإن علوم التربية تخضع باستمرار لضغوط النماذج، والمناهج والتقنيات الواردة التي حظيت بالمباركة العلمية في مجال بحثي آخر.

إنّ التفكير في الظواهر التربوية يخضع للعبة المعايير النظرية والمنهجية المتطورة في دراسة الظواهر الأخرى، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية... إلخ، وهذا لا ينفي التطور غير المتوازن لحقول البحث العلمي، ولكنه ببساطة يتيح التعرف على خصوصية وأصالة الظواهر التربوية **(فان دار مارن، ١٩٨٥)**.

إنّ الوضع الحالي لعلوم التربية في كثير من الأحيان يدفع الباحثين الملزمين بإنجاز مشاريع بحثية إلى السعي للحصول على الشرعية العلمية من حقول بحثية أخرى تعتبر أكثر **«جدية»**، في حين سيصبح هذا الإلزام بصورة جلية **«دوكسولوجيًّا»**، أي آراء معروفة، ولا سيما أن جميع العلوم الإنسانية، يتطلب البحث **«الجدي»** فيها العديد والعديد من المقاربات، وليس هناك مقاربة تدعي أنها تشكل الإجماع.

لا وجود لشيء يمكن تسميته بعلم الاجتماع أو بعلم النفس. الموجود هو فقط، علم الاجتماع وعلم النفس بصيغة الجمع، بمعنى مجموعة من الخطابات القابلة للقياس أو على الأقل متجانسة، وعلى المستويات النسقية كلها، المنهجية والنظرية... إلخ.

لذا، ففي اعتقادنا، يتعين أخذ الحيطة والحذر فيما يتعلق باختيار البحث، الذي يفرض نفسه في وقت ما على أنه بديهي، عاجل أو ضروري. فالبحث يصبح خطرًا لمّا ينخرط في نظام المعتقدات السائدة. من المؤكد، ومما لا شك فيه أيضًا، أن هذا الخضوع والخدمة قد تتحول إلى امتيازات قابلة للتسويق على المدى القصير، لكن هذا أمر آخر.

## الدوكسا وتكوين الباحثين:

ظاهرة أخرى، هي علاقة الباحثين بتكوينهم لم تحظَ بالقدر الكافي من التحليل. فالتكوين الجامعي يقدم أيضًا وفي الكثير من الحالات مضامين سهلة وقابلة للهضم والفهم، وهنا تُقدَّمُ الأفكار، والمفاهيم والمناهج كحقائق، في حين هي محض إنتاج، بمعنى أنها مجرد نتائج مؤرخة من البحث العلمي.

وعليه، وجب ألا ننسى أن جميع المفاهيم، والمناهج كافة وكل النظريات، ما هي إلا مجموع بنيات وتراكيب، استلزمت بالأمس وتستلزم في الوقت الراهن جهدًا من التفكير المستمر على مستوى استخداماتها وتطبيقاتها.

غالبًا ما يتم تدريب باحثي المستقبل بعيدًا عن البحث الحقيقي الممارس من قبل الباحثين الأكثر تجربة، ما ينتج عنه عجزهم عن ربط ما تعلّموه ضمن مقاربة استفهامية ملموسة، كما يتبدى لهم العلم كأن له حياة خاصة مستقلة وساحرة، في حين تتطور المعارف من خلال المشكلات التي نقدمها كسرد تاريخي

لنتائج واكتشافات العلم **(Feyerabend, ١٩٧٥)**.

نرى اليوم أنه يتم اختيار المنهج قبل معرفة المشكلة! أكثر من ذلك، وبحسب المعتقدات المهيمنة، لا يؤمن البعض إلا بما هو كمي، نطلّع على تقارير بحثية ملفوفة بالأرقام، مجلدات رياضية حقيقية، حيث تظهر بقوة الرموز العِلمَوية **(رسومات بيانية، منحنيات، جداول... إلخ)**، ليتبين لنا لاحقًا أنها بلا أهمية ولا تعني شيئًا. ينكر آخرون الأعداد وكل الأشكال البغيضة والاختزالية، ويسعون نحو الملموس والحقيقي في البحث، لينتهي بهم الأمر إلى كتابة رواية انطباعية.

يؤدى الاعتقاد الرائج في وجود **«منهجية صحيحة»**، أي تلك القواعد والإجراءات المقبولة وسارية التطبيق بعيدًا عن موضوع المعرفة إلى تصور استعمالاتي، أيديولوجي، كامن، وضعي وتقنوقراطي **(Habermas, ١٩٧٦)**.

إننا نستعمل مخرجات الاكتشافات العلمية كما لو كانت أداة ووسيلة منفصلة **(أو قابلة للفصل)** عن صيرورة وموضوع المعرفة، رغم تأكيد باشلار منذ عدة سنوات: **«تُوظف المفاهيم والمناهج كلٌّ حسب المجال التجريبي، كما يجب على كل تفكير علمي أن يتغير أمام كل تجربة جديدة. إن الحديث عن المنهج العلمي سيظل دائمًا خطابًا ظرفيًّا، لا يصف التشكل النهائي للفكر العلمي، حتى فيما يتعلق بمجال الفكر الخالص، حيث يجب على التفكير في المنهج أن يظل نشطًا؛ لأن المنهج والتطبيق أمران متلازمان»**. **(باشلار، ١٩٧١، ١٣٩)**

من الملاحظ راهنًا، أنّ التصور الاستعمالاتي للمنهج يتعزز بفعل النزعة الهيكلية للتجديد التي ما انفكت تقتحم سوق المنتجات العلمية، ولقد تقوّت النزعة نحو تحويل المنتوجات إلى أنظمة تشغيل، والمعارف إلى أدوات للتجديد في خدمة التجديد، بفعل الحتمية الاجتماعية للإنتاج المتواصلة في مجال التكنولوجيات الجديدة.

وتوحي السرعة الكبيرة لتدفق الخطاب المؤسساتي إلى تكريس وهمٍ مفاده بأنّ المعارف تتجدد بصفة كبيرة، لنصل في الأخير إلى اعتقاد مفاده أن البراديغمات تتناوب بسرعة كبيرة! والدليل هنا هو مفهوم البراديغم ذاته، الذي -ومنذ أن وضعه كوهن- صار يستحضر في كل الخطابات. إنّ هناك أمواج براديغمات تقوم دوريًّا بخلخلة النظريات.

إلى جانب المنهج الاستدلالي **(العلوم الفرضية-الاستدلالية: الرياضيات، المنطق... إلخ)** والمنهج الاستقرائي **(العلوم التجريبية أو الملاحظة/الاستقرائية)**، نُلاحظ ظهور مناهج جديدة **(الهوليستي/الكلياني، الشمولي، النيوديالكتك، النسقي... إلخ)** بحجة أنها ستسمح أخيرًا بفهم تعقيد الواقع، لكنها في حقيقة الأمر تُعيد إحياء الحلم الميتافيزيقي القديم المُنادى بكليانية العلوم، أي التوتالية التي تُصبغ وتُزيَّن ببعض الاعتبارات

السيبرنيطيقية[٤]*: لتضفي فنًّا في تسيير المجتمع بوصفه كيانًا حيًّا منظمًا ومكتفيًا ذاتيًّا.

تنتشر الدوكسا كذلك على مستوى المؤسسات الجامعية نفسها، لأننا حين نفكر في سلسلة التمايزات والتفكيك الرامية إلى تقسيم البحث العلمي إلى مجالات مختلفة محكومة بعلاقات تراتبية كامنة **(أساسية - تطبيقية، نظرية - تقنية، خالصة - عملية، تجريبية - خبراتية، كمية - كيفية... إلخ)**، فإن هذه التراتبية للمجالات العلمية قد أدت إلى سنّ تراتبيات أخرى: هرم تسلسل الكليات، العلوم الدقيقة، الإنسانيات، الأدب، علوم التربية... إلخ، إلى جانب تراتبية التخصصات القائمة على معايير مثل عوائد الاستثمارات، الاستخدام على المدى القصير وسمعة المؤسسة. وبعيدًا عن كونه مجالاً يسمح بالتواصل بين الباحثين، يبقي البحث المؤسساتي مهيكلاً وتحكمه تراتبية تدمج الباحث ضمن مجال ميكرو-بحثي مع أقرانه، سواء في علاقة من التبعية أو الأسبقية Bourdieu, ١٩٨٤».

ومنه يصبح الباحثون في علوم التربية ضحايا وشركاء متواطئين في الحفاظ على الأحكام المسبقة داخل أماكنهم من قبل الدوكسا المؤسساتية، التي تعمل على تحديد قيمة البحث بالنظر إلى الموضوع والمجال، لا حسب النوعية وجوهر ما يسعى إليه الباحثون. فبين الاستسلام ورفض التفكير في أصالة الظواهر التربوية سنُسجن داخل غيتو محمي من قبل الأحكام المسبقة والدعم المالي المقدّم.

> إن التفكير في ظاهرة كامنة ومعقدة كتلك المتعلقة بالإفشاء المؤسساتي للبحث والمعايير الحاسمة في تقييم **«أداء»** الأفراد والأقسام، يضيء على حقيقة أنّ النشر أصبح تدريجيًّا رهانًا هو ذاته، أين أنشر؟ مع من؟ متى وكيف؟ من يوقع المقال، أو التقرير أو الكتاب؟ كلها أسئلة مبتذلة تعكس مخاوف وقلقًا مرتبطًا بالإنتاج العلمي المكثف، خاصة أنّ الاعتقاد بقيمة الكم هو أمر بديهي وقاسم مشترك لبروز وتفوق المؤسسات.

لسنا في حاجة إلى ذكر المزيد من الأعمال والأفكار للحديث فيها وحولها، لكن **«الاسم، الكتاب والسنة»** والجهة الناشرة كذلك، أسهمت في الحمّى المسماة حاليًّا بـ**«تراكمية المعرفة»** حيث صارت المعارف قطعًا من العلوم المتناثرة والمفككة، التي من الممكن أن تكون وقائعها محنطة ومتحجرة خاصة عند إحصائها ووصفها. **(فريتاج، ١٩٨٦، ٤٢٢)**.

صار العمل المتقن والعميق غير مربح

(٤) * السيبرنيطيقا: التحكم والاتصال في الحيوان الآلة. انظر: م.روزنتال، ب.يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ٢٠١١، الطبعة التاسعة، ص/٣٦٥.

خاصة في بداية المشوار! نحطم ونفتت البحوث ونقدمها في شكل جزئيات صغيرة. نقدمها على الطريقة الأمريكية، ننشر القليل وبسرعة، تظهر أسماء كثيرة في مقال كتبه باحث واحد، أي مقالاً واحدًا للجميع.

هناك دائمًا ضغوطات متعددة وغير متجانسة، تسكن مجتمعًا مهووسًا بالمستعجل وبالجني السريع للفائدة، وبدورها تضع الجامعة ومحيطها الباحثين تحت حزمة من الضغوط، فيصبح الخطر على البحث هو فيما قد يفرضه العملاء والهيئات الخارجية الشريكة، فتتجلى أمامنا دوكسا **«المشكلات المستعجلة»**، دوكسا **«المنعطف التكنولوجي»**، دوكسا المصالح السريعة، دوكسا الأسئلة والأجوبة بين الباحثين التي تستوقفهم وتدعوهم للتساؤل... إلخ.

أليس بإمكان الباحثين -في الوقت الراهن- الانصراف عن الاهتمام بالآراء، الاعتقادات والأفكار التي تقتضيها الاحتياجات الاجتماعية والمعيقات المؤسساتية؟ ما نصيبهم في الاختيار والمشاركة والمواقف ضمن هذا الحوار الدائم الذي تأسس اليوم بين الجامعة وبين الذين يتوقعون شيئًا من نتائج البحث؟

لا تكمن المشكلة الحقيقية في **«حرية التفكير»**، تلك الحرية المجردة التي لا تتواجد إلا في الخطابات البلاغية الماضوية، لأن الحرية تمارس انطلاقًا من جملة المعيقات التي تعترضها، والتي يتعين التساؤل والإنتاج من داخل ما تفرضه هذه المعيقات، فالباحث في مجال اشتغاله يصطدم بما تحدده اختياراته البحثية، وعليه يبرز السؤال حول قدرته على تجاهل وضعيته الخاصة؟

## الخاتمة

ماذا نستنتج بعد كل هذا؟ نرى في المقام الأول أنه من الضروري ترك هذه الأسئلة مفتوحة، كي تُضاف إلى أسئلة أولئك الذين يشعرون أو يعلمون أنهم معنيون بها، في المقام الثاني، يبدو أنه صار من البديهي حاجة البحث العلمي اليوم إلى مقاربات ابستيمولوجية موسعة، قادرة على أن تدمج في أفقها أسئلة ابستيمولوجية تقليدية مع سوسيولوجيا المعرفة وعلم النفس **(ابستيمولوجيا الحس المشترك، نظرية الاعتقاد والأيدولوجيا)**. يصعب على المناقشات والحوارات المتداولة في موضوع المناهج العلمية تجاهل المكانات الفعلية التي يحتلها ممارسو المناهج؛ لأن هذه المكانات ذاتها مولّدة للمعوقات.

ليس بمقدور الباحث أبدًا أن يكون **«ذاتًا ابستيمية خالصة»**، أو روبنسون يعيش معزولاً في جزيرة العلوم. إن الباحث هو عامل في بيئة خاصة حيث يلقى عمله الدعم والتثمين، هو أجير اكتسب متطلبات المهنة ومهاراتها، الأمر الذي يجعله مجبرًا على الحضور الدائم من خلال الإنتاج، والنشر، والاستكشاف والابتكار. الباحث باختصار هو ذات اجتماعية مرتبطة بجماعة وبمؤسسة.

إذا كان يتعين على الباحث إقامة قطيعة مع الدوكسا، فيتوجب أن يقيمها في محيطه الخاص، وبداخل الخطابات المتداولة التي شكّلتها، لأن البحث الجامعي بوصفه عملية جماعية ومعقدة يقتضي وجود تواصل جماعي بين الباحثين، والمقصود بالتواصل هنا هو العمل معًا، لجانب البحث العلمي كما لجانب التفكير في حلول للمعوقات التي تعترض الباحثين، وهو في المحصلة ما حاولنا توضيحه وتناوله في هذا المقال.

## المراجع


1. Bachelard, G., Le Nouvel Esprit scientifique, Paris: Presses Universitaires de France, 1971.
2. Barthes, R., Système de la mode, Paris: Éditions du Seuil, 1967.
3. Bourdieu, P., Homo Academicus, Paris: Éditions de Minuit, 1984.
4. Crawford, E. et W. Perry, Demands for social knowledge. The Role of research organisation, London: Sage, 1976.
5. DeBruyne, P., J. Herman et M. De Schoutheete, Dynamique de la recherche en sciences sociales, Paris: Presses Universitaires de France, 1974.
6. Feyerabend, P., Against method, London: New Left Books, 1975.
7. Freitag, M., Dialectique et société. Les modes formels de la reproduction de la société, Montréal: Éditions Saint-Martin, 1986. Giard, L., Le Reste est silence, Traverses, no 12, 1978, p. 59-67.
8. Goldman, L., Epistémologie de la sociologie: logique et connaissance scientifique, Paris: Gallimard, 1967
9. Habermas, J., Connaissance et intérêt, Paris: Gallimard, 1976.
10. Huberman, M., L'Utilisation de la recherche éducationnelle: vers un mode d'emploi, Éducation et recherche, no 2, 1982, p. 136-153.
11. Jodelet, D., Représentation sociale: phénomènes, concept, théorie, Psychologie sociale, Paris: Presses Universitaires de France, 1984.
12. Kuhn, T. S., The Structure of scientific revolution, Phoenix: Chicago University Press, 1964.
13. Moscovici, S., La Psychanalyse, son image et son public, Paris: Presses Universitaires de France, 1976.
14. Paichelier, H., L'Epistémologie du sens commun, Psychologie sociale, Paris: Presses Universitaires de France, 1984. Salomon, J.-J., Science et politique, Paris: Éditions du Seuil, 1970.
15. Selltiz, C, S.W. Wrightsman et S.W. Cook, Les Méthodes de recherche en sciences sociales, Montréal, Les Éditions HRW, 1977.
16. Van der Maren, J.M., Stratégie pour la pertinence sociale de la recherche en éducation, Université de Montréal, Faculté des sciences de l'éducation, 1985. Wittgenstein, L., Grammaire philosophique, Paris: Gallimard, 1980.